قياس الشبه في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري

دكتور

محمد بن مرعي بن محمد الحازمي

ملخص البحث

القياس أحد الأدلة الإجمالية عند النحاة، وقد قُسِّمَ إلى قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد.

فصَّل ابن الأنباري الحديث عنها في كتابه لمع الأدلة، فاخترت منها قياس الشَّبه؛ ليكون موضوعًا للبحث من خلال ربطه بما ورد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وكيف استطاع ابن الأنباري استثماره في ترجيح رأي أو سوق دليل لمدرسة يقوّي ما ذهب إليه في المسألة .

وقد ظفرت بمواضع ورد فيها قياس الشَّبه في كتاب الإنصاف اخترت منها اثنتي عشرة مسألة ظهر فيها قياس الشَّبه أحد الأدلة على صحة ما تم اختياره في مذهب أحد المدرستين سواء فيما يتعلق بالعمل كما في مسألة القول في رافع المبتدأ، ورافع الخبر حيث استدل الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه من رفع المبتدأ للخبر، ورفع الخبر للمبتدأ بما يشبهه في ذلك، وهو اسم الشرط وفعل الشرط، وعلاقة العمل بينهما فكلّ واحد منهما عامل في صاحبه ومعمول فيه، فاسم الشَّرط جزم فعل الشَّرط، وفعل الشرط نصب اسم الشَّرط.

وفي نفس المسألة جعل الشَّبه بين الابتداء وعمله في المبتدأ والخبر بما يشبهه من (كان) وأخواتها، و (إنَّ) وأخواتها، و (ظنَّ) وأخواتها التي عملت في المبتدأ والخبر.

وفي مسألة أخرى نجده يردُّ حجة الكوفيين في ذهابهم إلى اسمية (أفْعَلَ) في التعجب بمشابهتها لـ (أفْعَل) في التفضيل؛ لاشتراكهما في التفضيل والمبالغة، فاستثمر الشبه المعنوي بين (أفعل) في التعجب، و(أفعل) في التفضيل لردِّ حجتهم على اسميتها، فـ(أفعل) في التعجب فعلٌ وإنْ دخله التصغير؛ لوجود تلك المشابهة المعنوية بينه وبين (أفْعَل) في التعجب.

فقياس الشَّبه دليل معتبر عند أبن الأنباري في توجيه المسائل الخلافية، وترجيح الآراء، إمَّا بتقويتها أو تضعيفها، والشَّبه عنده في اللفظ والمعنى والاستعمال.

Summary

The measurement is one of the total evidence for grammarians and it has been divided into a defect measurement, similarity measurement, and an ejection measurement.

Ibn al-Anbari narrated it in his book (Lame AL Adela), so I chose similarity measurement to be the subject of the research by linking it to what has been narrated in the book of Equity in issues of controversy, and how Ibn al-Anbari was able to invest it in balancing opinion or bringing an evidence to support his opinion.

I have chosen places where the measurement of similarity in the book of Equity was chosen. Twelve issues were raised in which the measurement of the similarity showed evidence of the validity of what was chosen in the doctrine of one of the schools, in the matter of the subject a nominal sentence and predicate.

In another matter, we find him rejects the Kufyan's prove in their going to the noun (I do) in the similarity to (I do) in the preference; for their participation in preference and exaggeration.

The measurement of similarity is a significant evidence for the Ibn al- Anbari in directing controversial issues, and the balancing of opinions, either by strengthening or weakening them, and similarity for him is in the word, meaning and usage.

الحمد لله الذي أنزل الكتاب على عبده؛ ليكون للعالمين نذيرا، جعله غاية في الفصاحة والبيان، وتحدَّى به الإنس والجان، فبقي معجزة خالدة على مرِّ الزمان، والصلاة والسلام على أشرف من نطق بلغة القرآن، عليه وعلى آله أفضل صلاة وأزكى سلام، وبعد:

فإنَّ العرب تكلموا على سليقتهم ووفق فطرتهم، فكانت لغتهم سليمة من اللحن مدة من الزمان إلى أنْ تداخلوا مع الأمم الأخرى، فضعفت تلك السليقة، ودبَّ اللحن إلى كلامهم، في صورة تحكيها لنا الروايات على اختلافها، وتباين أحداثها، فكانت النواة الأولى لوضع النحو العربي.

بداية أولى كانت بمثابة وضع الخطوط العريضة التي اكتملت مع نهاية القرن الهجري الثاني، ووضعت في قواعد وضوابط ضمَّها كتاب سيبويه الذي يعدُّ الكتابَ الأول مما وصل إلينا في هذا الفن، وتوالت المؤلفات، واشتهرت أسماء كثيرة اشتغلت بعلم النحو؛ ليبقى اللسان العربي ناطقًا بالفصاحة والبيان، لا تشوبه شائبة من لحن.

وكان للمبدأ الذي اتخذه النحاة في التعامل مع أدلة النحو – أثرٌ في وجود خلاف في تفسير الظواهر النَّحويّة، وتقعيد القواعد، فظهرت على إثر ذلك مدرستان، الأولى: بصريّة تتشدد في السَّماع، وتضع الضوابط المكانية لذلك المسموع، والثانية: كوفية تتسامح في الرواية والمسموع، وتبني القواعد على القليل، ولو كان القائل مجهولاً، فعرفت الأولى بمدرسة القياس، والثانية بمدرسة السَّماع.

فجاءت المؤلفات التي أثبتت لنا ذلك الخلاف، ومنها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري، وأخرى وضعت لنا أصول النحو ظاهرة

واضحة؛ لنعرف التفكير النَّحوي عند أولئك النُّحاة، والمنطلق الذي انطلق منه كلٌّ فريق من المدرستين.

وقفت على أدلة النحو عند ابن الأنباري في لمع الادلة فوجدتها: نقل، وقياس، واستصحاب حال، ثم نظرت إلى أنواع القياس التي ذكرها: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد، وأخذت أطيل النظر في تطبيقاتها من خلال الأمثلة التي أوردها، فاستوقفني حديثه عن قياس الشبه وتعريفه، وما ذكره من مثال له؛ يوضح صورته، فإذا هو من مسائله الخلافية التي عالجها في كتاب الإنصاف، فعنّ لي أن أبحث عن مسائل أُخرَ جَعَلَ فيها ابن الأنباري قياس الشبه دليلاً على ترجيح رأي على آخر، أو في سوق حجة من حجج إحدى المدرستين، فظفرت بمواضع تتبعتها في ثنايا معالجته لمسائل الخلاف، بلغت اثنتي عشرة مسألة، رأيت فيها قياس الشَّبه واضحًا جليًّا في إدارة المسائل، وتوجيه الآراء.

بدأت في رسم منهج يقوم على عرض الخلاف إجمالاً، ثم الانتقال إلى الموضع الذي ورد فيه قياس الشَّبه، سواء كان الشَّبه في اللفظ، أو المعنى، أو الاستعمال.

كلُّ ذلك دون عرض تفاصيل الخلاف، أو سوق الأدلة الأخرى التي لا علاقة لها بموضوع البحث.

وسأقوم بالتعليق في ختام كلِّ مسألة على مدى استثماره لقياس الشَّبه في تقوية ذلك الرأي، وهل كان استعماله صحيحا في موضعه.

وترجع أهمية البحث إلى أنَّه يقف بنا على دليل من أدلة النحو، وهو القياس، وأخص منه قياس الشَّبه الذي لم ينل نصيبه في كتب الأصول النحوية

من خلال قدرته على ترجيح الخلاف، وبيان مدى استفادة النُّحاة منه في تقوية ما ذهبوا إليه، وكذا الربط بين ما ذكره ابن الأنباري من مادة نظرية في لمع الأدلة، وتطبيقاته في كتاب الإنصاف؛ لتكون الصورة مكتملة بوجود الجانب النظري والعملي التطبيقي في بحث واحد يضمهما، فكان عنوان البحث: قياس الشبه في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.

وقد جعلته في فصلين مسبوقة بمقدمة وتمهيد، تضمنت المقدمة أهمية البحث، والمنهج الذي اتبعه الباحث في معالجة المسائل التطبيقية، يتلو المقدمةَ تمهيدٌ، وقد جاء في مبحثين:

المبحث الأول: وهو في مطلبين:

المطلب الأول: ابن الأنباري، اسمه ونسبه، وحياته، وشيوخه وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته.

المطلب الثاني:

- الخلاف النحوي.
- كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

المبحث الثاني: القياس، تعريفه لغة واصطلاحًا، أركانه.

أمّا الفصل الأول فاشتمل على الجانب النظري في تعريف قياس الشبه، وصحة الاحتجاج به.

والفصل الثاني جعلته تطبيقًا لقياس الشَّبه في كتاب الإنصاف، يعقبه خاتمة تضمنت أهم النتائج التي رآها الباحث ثمرة للبحث.

التمهيد

المبحث الأول، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ابن الأنباري، اسمه ونسبه، وحياته، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته.

المطلب الثاني:

- الخلاف النحوي.
- كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

المبحث الثاني: القياس، تعريفه لغة واصطلاحًا، أركانه.

المطلب الأول
ابن الأنباري، اسمه ونسبه، وحياته وأخلاقه، وشيوخه وتلاميذه، وشعره، ومؤلفاته، ووفاته.

اسمه ونسبه:

أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري[(١)].

ولد في الأنبار سنة ثلاث عشرة وخمس مئة هجرية[(٢)]، في زمن حكم الدولة السلجوقية، في عهد حفِل بالأحداث والفتن، وكثرة القلاقل السياسية، والصراع على الحكم والسلطة، إلى جانب الصراعات العقدية.

وكانت الحياة العلمية في نشاط وازدهار مع شيوع استخدام الصناعة اللفظية في الكتابة، وإثقال التعبير بالمحسنات البديعية في النثر والشعر[(٣)].

حياته وأخلاقه:

عاش فترة صباه في بغداد بعد مغادرة الأنبار طلبًا للعلم، وبقي في بغداد إلى أن مات.

قرأ الفقه على سعيد بن الرَّزَّاز حتى برع، وصار معيدًا بالنِّظاميَّة، وكان يعقد مجلس الوعظ، ثم قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشَّجري حتى برع، وصار مدرسًا لعلم العربية، وتصدّر لإقراء النحو، وصار من المشار إليهم فيه[(٤)].

---

(١) ينظر: الكامل في التاريخ (٤٧٧/١١)، وإنباه الرواة (١٦٩/٢)، وتاريخ الإسلام (٥٩٩/١٢)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (١٨٣)، وبغية الوعاة (٨٦/٢).

(٢) ينظر: إنباه الرواة (١٧١/٢)، ووفيات الأعيان (١٣٩/٣)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (١٨٤)، وبغية الوعاة (٨٨/٢).

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية (٨٠٢ – ٨٠٤)

(٤) ينظر: إنباه الرواة (١٧٠/٢)، وطبقات الشافعية للسبكي (١٥٥/٧).

تردد عليه طلبة العلم، وأخذوا عنه واستفادوا منه، كان بابه مفتوحًا لا يرد أحدًا من طلاب العلم، تفرَّد بعلم العربية، قيل: إنَّه ما قرأ عليه أحد إلَّا وتميَّز[(١)].

كان إمامًا ثقةً صدوقًا، فقيهًا مناظرًا، غزير العلم، ورعًا زاهدًا عابدًا، تقيًا عفيفًا، لا يقبل من أحد شيئًا، خشن العيش والمأكل؛ لم تكن الدنيا همّه، ولم يتلبس منها بشيء[(٢)].

شيوخه وتلاميذه:

تلقَّى ابن الأنباري العلم على صفوة من علماء عصره، وكان من أبرزهم: ابن الرَّزَّاز الذي تفقَّه عليه في المذهب الشَّافعي؛ حتى برع فيه، وأخذ الأدب عن أبي منصور الجواليقي، وقرأ النحو على يد أبي السعادات بن الشَّجري حتى برع فيه، ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه[(٣)].

سمع كتاب سيبويه وشرحه لأبي سعيد السّيرافي على أبي محمد المقرئ،[(٤)] وسمع الحديث عن أبيه، وعن أبي بكر محمد بن عبد الله بن حبيب العامري، ومحمد بن محمد بن عطاف الموصلي، وأبي الفضل محمد بن ناصر الحافظ[(٥)].

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان (١٣٩/٣)،والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة(١١٨٩/٢).

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام (٥٩٩/١٢)، وفوات الوفيات (٥٤٧/١)، وطبقات الشافعية للسبكي (١٥٦/٧)، والبداية والنهاية (٣١٠/١).

(٣) ينظر: إنباه الرواة (١٧٠/٢)، وطبقات الشافعية للسبكي (١٥٥/٧)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (١٨٣)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٠/٢).

(٤) ينظر: نزهة الألباء (٣٤٧).

(٥) ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (١٥٦/٧)

ومن تلاميذه: وجيه الدين المبارك بن المبارك بن سعيد بن الدهان الضَّرير النحوي، وشهاب الدين محمد بن خلف بن بلال المقدسي، وموفق الدين عبد اللطيف البغدادي، والحافظ محمد بن أبي عثمان موسى الحازمي(١).

شعره:

عرف لابن الأنباري شعر جيد كثير، في فنون شتى(٢)، منها ما قاله في فضل طلب العلم:

العِلْمُ أَوفَى حِلْيَةٍ ولِبَاسِ ... والعَقْلُ أَوقَى جُنَّةَ الأَكْيَاسِ
كُنْ طَالِبًا لِلْعِلْمِ تَحْيَ وَإِنَّمَا ... جَهْلُ الفَتَى كَالمَوتِ فِي الأَرْمَاسِ
والعِلْمُ ثَوبٌ والعَفَافُ طِرَازُهُ ... ومَطَامِعُ الإِنسَانِ كَالأَدْنَاسِ

وله شعر في الزُّهدِ والتَّصوف(٣):

تَدَرَّعْ بِجِلبَابِ القَنَاعَةِ والبَأْسِ ... وصُنْهُ عَنِ الأَطْمَاعِ فِي أَكْرَمِ النَّاسِ
وكُنْ رَاضِيًا بِاللهِ تَحْيَا مَنَعَّمًا ... وتَنْجُو مِنَ الضَّرَّاءِ والبُؤْسِ والبَاسِ

مؤلفاته:

تعددت مؤلفات ابن الأنباري فشملت علومًا كثيرة تبعًا لسعة ثقافته، فكتب في الفقه، وعلم الكلام، والزهد والتَّصوف، وعلوم العربية، وفي التاريخ والسير، والوعظ، والرؤيا.

وسنقف على أهم مؤلفاته المطبوعة:

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين(٤)، وهو الكتاب

---

(١) ينظر: المصدر السابق.
(٢) ينظر: فوات الوفيَّات (٢/٢٩٥)، والوافي بالوفيات (١٨/١٤٩).
(٣) ينظر: إنباه الرواة (٢/١٧٠)، وبغية الوعاة (٢/٨٨).
(٤) طبع بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: بيروت، ١٩٩٧م، وطبع عدة طبعات، منها: تحقيق د. جودة مبروك محمد مبروك،مكتبة الخانجي: القاهرة، ط(١) ٢٠٠٢ م.

الذي جعلته محور الدراسة في هذا البحث.

أسرار العربية[١].

الإغراب في جدل الإعراب[٢].

لمع الأدلة[٣].

البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث[٤].

زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء[٥].

عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء[٦].

فرائد الفوائد[٧].

اللمعة في صنعة الشعر[٨].

الموجز في علم القوافي[٩].

الداعي إلى الإسلام في علم الكلام[١٠].

---

(١) طبع بتحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٧ م.

(٢) طبع بتحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية بدمشق، ١٩٥٧ م.

(٣) طبع بتحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية بدمشق، ١٩٥٧ م.

(٤) طبع بتحقيق د. رمضان عبد التواب، مركز تحقيق التراث، مطبعة دار الكتب المصرية: القاهرة، ١٩٧٠ م، وطبع في مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (٢)، ١٩٩٦م.

(٥) طبع بتحقيق د. رمضان عبد التواب، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة: بيروت، ١٩٧١م.

(٦) طبع بتحقيق د. جاسر صفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني: عمّان، العدد (٤٤)، (٤٤)، شوال ١٤١٣هـ.

(٧) طبع بتحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر: دمشق، ط (١)، ٢٠٠٢ م.

(٨) طبع بتحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر: دمشق، ط (١)، ٢٠٠٢ م.

(٩) طبع بتحقيق عبد الهادي هاشم، مجلة المجمع العربي: دمشق، المجلد (٣١) ص(٤٨)، ص(٤٨)، ١٩٥٦م، وطبع بتحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر: دمشق، ط (١)، ٢٠٠٢ م، ضمن (ثلاثة كتب لأبي البركات الأنباري).

(١٠) طبع بتحقيق سيد حسين باغجوان، دار البشائر الإسلامية: بيروت، ط (١)، ١٩٨٨م.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء[١].
البيان في غريب إعراب القرآن[٢].
حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود[٣].
شرح بانت سعاد[٤].
منثور الفوائد[٥].

وفاته:

توفي ابن الأنباري ببغداد ليلة الجمعة التاسع من شهر شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة للهجرة، ودفن بباب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي.

---

(١) طبع عدة طبعات منها: طبعة بتحقيق د. إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف: بغداد، ١٩٥٩م، وفي مكتبة المنار: الأردن، ط (٣)، ١٩٨٥م، وبتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي: القاهرة، ١٩٩٨م.

(٢) طبع بتحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، ١٩٨٠م، ١٩٨٠م، وطبع بضبط وتعليق بركات يوسف هبُّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر: بيروت، ٢٠٠٠ م.

(٣) طبع بتحقيق د. عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية: بيروت، ١٩٦٦م.

(٤) طبع بتحقيق د. محمد حسن زيني، مكتبة تهامة: جدة، ١٩٨٠ م.

(٥) طبع بتحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط (١)، ١٩٨٣م، وفي دار الرائد العربي: بيروت، ١٩٩٠م.

المطلب الثاني
الخلاف النحوي

نشأ الخلاف النحوي بين علماء البصرة والكوفة مبكرًا منذ بداية تشكل المدرستين، وبروز معالم كل مدرسة، ذلك الخلاف الذي نشأ من تباين في تعليل الظواهر اللغوية، واختلاف في فهم الأصول، واستنباط الأحكام النَّحوية، وتقعيد القواعد وتخريجها.

فالبصريون تشددوا في السَّماع غاية التشدد، فلم يأخذوا إلا ممن اشتهرت فصاحته، فوضعوا حدودًا مكانية للقبائل التي يؤخذ عنها، ولم يتجاوزوها إلى غيرها من القبائل التي جاورت الأمم الاخرى، أو اتصلت بها من الفرس والهنود وغيرهم، قال السيوطي: (اتفقوا على أنَّ البصريين أصحُّ قياسًا؛ لأنَّهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشَّاذِّ، والكوفيون أوسع رواية).[(١)]

والكوفيون ترخَّصوا في السَّماع، وجعلوه أصلًا يقعد عليه، فأخذوا عن الأعراب في بغداد وحولها[(٢)]؛ حتى قيل عن الكسائي: (إنَّه كان يسمع الشَّاذ الذي لا يجوزمن الخطأ واللحن، وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً، ويقيس عليه؛ حتى أفسد النحو)[(٣)]، ولم يبالوا بصحة الرواية، ولا اعتمدوا في التقعيد على الأكثر الشائع.

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو (٤٢٨).

(٢) ينظر: نشأة النحو (١٣٩).

(٣) معجم الأدباء (١٠٩/٥)، وينظر: بغية الوعاة (١٦٤/٢)، والمدارس النحوية (١٦٠).

ولذا كان البصريون يعتزون بمنهجهم، وينعون على الكوفيين توسعهم في السَّماع، (نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضِّباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارِيز، وباعة الكواميخ)[١].

فالبصريون توسعوا في القياس، والكوفيون توسعوا في السَّماع.

وألفت الكتب التي حفظت لنا شيئًا من مسائل الخلاف النحوي، منها ما عرف اسمه دون معرفة تفاصيله:

١ – اختلاف النحويين لثعلب (٢٩٢هـ)[٢].

٢ – المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان (٣٣٠ هـ)، وقد ردَّ فيه على ثعلب[٣].

٣ – المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النَّحاس (٣٣٨هـ)[٤].

٤ – الردُّ على ثعلب في اختلاف النَّحويين لابن درستويه (٣٤٧هـ)[٥].

---

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٦٨)، وينظر: نزهة الألباء (١٧٦)، والبحث اللغوي عند العرب(٥٢)، ونشأة النحو (١٤٠).

(٢) ينظر: تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين (١٨١)، ومعجم الأدباء (٢٧١/٢)، وتاريخ الإسلام (٩٠٠/٦)، وسير أعلام النبلاء (٥/١١).

(٣) ينظر: الفهرست (٨١)، ومعجم الأدباء (٣٤٥/٦)، وإنباه الرواة (٥٩/٣)، والوافي بالوفيات (٢٥/٢)، وبغية الوعاة (١٩/١).

(٤) ينظر: تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين (٣٤)، ومعجم الأدباء (١٥١/٢)، وإنباه الرواة (١٣٨/١)، وبغية الوعاة (٣٦٢).

(٥) ينظر: إنباه الرواة (١١٤/٢)، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (٨٥٢/٧)، ومن تاريخ النحو للأفغاني (٩١).

٥ – الاختلاف لعبيد الله بن محمد بن جعفر الأزدي (٣٤٨هـ)[١].

٦ – الخلاف بين النَّحويين للرماني (٣٨٤هـ)[٢].

٧ – الخلاف بين سيبويه والمبرد للرماني (٣٨٤هـ)[٣].

٨ – كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين لابن فارس (٣٩٥هـ)[٤].

٩ – الإسعاف في مسائل الخلاف لابن إياز (٦٨١هـ)، استدرك فيه على ابن الأنباري مسائل خلافية كثيرة فاتته[٥].

أمَّا ما وصلنا من كتب الخلاف النَّحوي فأشهرها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)[٦]، والذي جعلت مسائله محور هذا البحث، وكتاب التبيين في مسائل الخلاف الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)[٧].

٢ – التعريف بكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:

---

(١) ينظر: معجم الأدباء (٣٦٨/٤)، وبغية الوعاة (١٢٨/٢)، ومعجم المؤلفين (٢٤٤/٦).

(٢) ينظر: إنباه الرواة (٢٩٥/٢)، ومن تاريخ النحو للأفغاني (٩١).

(٣) ينظر: إنباه الرواة (٢٩٥/٢)، ومن تاريخ النحو للأفغاني (٩١).

(٤) ينظر: معجم الأدباء (٥٩/٢)، والوافي بالوفيات (١٨٢/٧)، وبغية الوعاة (٣٥٢/١).

(٥) ينظر: من تاريخ النحو للأفغاني (٩٢).

(٦) طبع بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: بيروت، ١٩٩٧م، ١٩٩٧م، وطبع عدة طبعات، منها: تحقيق د. جودة مبروك محمد مبروك،مكتبة الخانجي: القاهرة، ط(١) ٢٠٠٢ م.

(٧) طبع بتحقيق د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، في مكتبة العبيكان بالرياض.

يعد كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف من أشهر كتب الخلاف النَّحـــوي، وأول ما وصلنا منها، اقتصر فيه ابن الأنباري على مشاهير المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، ولم يتعرَّض لكل مسائل الخلاف النَّحوي، قال ابـــن الأنباري: (فإن جماعة من الفقهاء المتأدّبين، والأدباء المتفقّهـــين، المشـــتغلين عليّ بعلم العربية، بالمدرسة النِّظامية – عَمَرَ الله مبانيها، ورحم الله بانيهـــا – سألوني أن ألخص لهم كتابًا لطيفًا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بـــين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشـــافعي وأبـــي حنيفة؛ ليكون أول كتاب صُنّف في علم العربية على هذا الترتيب، وأُلِّف على هذا الأسلوب؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف، ولا ألف عليه أحد من الخلف)[1].

وقد اشتمل على إحدى وعشرين ومئة مسألة خلافية، تنوعت تلك المسائل الخلافية بين ما هو مختلف فيه بسبب الإعراب، أو العامل، والتقديم والتأخير في ترتيب الجملة، والإعمال والإهمال، وتعليل الأحكام، وتحديد نوع الكلمة.

وقد كشف لنا ابن الأنباري منهجه في معالجته للمسائل في خطبته للكتاب: (وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيـــق، واعتمـــدت فـــي النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصـــرة علـــى ســـبيل الإنصاف، لا التّعصّب والإسراف، مستجيرًا بالله، مستخيرًا له فيمـــا قصـــدتُ إليه؛ فالله تعالى ينفع به؛ إنه قريب مجيب)[2]

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (٥/١).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (٥/١).

والمتتبع لمنهجه في عرض المسائل يراه يسير على طريقة واحدة في كل المسائل، يبدأ بعرض الآراء إجمالاً، (ذهب البصريون إلى...) (وذهب الكوفيون إلى...)، ثم ينتقل إلى التفصيل، فيورد أدلة كل فريق: (أمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا...)، وقد يذكر عدة أدلة للبصريين،: (ومنهم من تمسك بأنْ قال: إنَّما قلنا...)، وكذا مع الكوفيين: (وأمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا...)، ثم يذكر الجواب عن المذهب الذي لا يرتضيه، فيعيد أدلته، ويبدأ في الردِّ عليها واحدًا واحدًا: (وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين...)، وقد يورد في بعض المسائل آراء متعددة، ويجيب عنها، وهو في غالب المسائل يرتضي المذهب البصري، فلم يؤيد المذهب الكوفي إلا في سبع مسائل.

وهناك مسائل خلافية لم ترد في الإنصاف أوردها ابن الأنباري في كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن)، مثل: مسألة اختلافهم في اشتقاق لفظة (ناس)[١]، ولفظة (هلمَّ)[٢]، ولفظة (اتخذ)[٣]، وبعض مسائل الإعراب، مثل: إعراب لفظة (ملَّة)[٤] في قوله تعالى {بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا }[٥].

وهناك مسائل خلافية لم يتعرض لها ابن الأنباري في كتبه، ولعل ذلك راجعٌ إلى ما ذكرناه سابقًا من اقتصاره على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصريين والكوفيين، مثل: إعمال المصدر المنون، وإعمال أسماء المصادر، وجواز الجزم بأنْ المصدرية...

---

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٥٣/١ – ٥٤).
(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٣٤٨/١).
(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١١٥/٢).
(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١٢٤/١).
(٥) البقرة (١٣٥).

المبحث الثاني

القياس، تعريفه لغة واصطلاحًا، أركانه

القياس في اللغة: التقدير، وهو مصدر الفعل قاس، يقال: قاسَ الشيءَ يَقِيسُه قِياساً وقَيْساً، واقتاسه، وقيَّسه: إذا قدَّره على مثاله، والمقياس: الْمِقْدَار، وما قيس به.

وَقَالَ ابْنُ السِّكيت: قاسَ الشيءَ يَقُوسُه قُوسًا، لغةٌ فِي قاسَه يَقيسُه، يُقَال: قِسْتُه وقُسْتُه أَقُوسه قَوسًا، وقِياسًا.

قَالَ ابْن السّكيت: قَالَ الْأَصْمَعِي: قِسْتُ الشَّيْءَ أقيسه قيسا وَقِيَاسًا، وقُسته أقوسُه قوساً وَقِيَاسًا. وَلَا يُقَال أقسته بِالْألف.

والقَيْسُ، والقَاسُ: الْقدْرُ، يُقَال: قِيْسُ رُمحٍ، وقَاسُهُ، أَيْ: قَدْرُ رُمْحٍ. والقَيْسُ: الشِّدَّة.

ويُقَال: قايست بين شيئين إذا قَادرت بينهما.

وَحكى سِيبَوَيْهِ: تَقَيَّسَ الرَّجلُ: انتسب إِلَيْهَا[1]

القياس في الاصطلاح:

اهتم النحاة الأوائل بالقياس فكان أبو الأسود الدؤلي أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها ووضع قياسها[2]، والقياس الذي وضعه أبو الأسود الدؤلي لم يَعْدُ أنْ يكونَ استنباطَ بعض القوانين التي تحفل بها اللغة العربية، والتنبه إلى بعض القواعد التي تراعى في التراكيب، فالقياس عنده قياس

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١٧٩/٩)، والصحاح (٩٦٧/٣)، ومختار الصحاح (٢٦٢)، ولسان العرب (١٨٧/٦)، والكليات (٧١٣)، وتاج العروس (٤١١/١٦).

(٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء (١٢/١).

المتكلم لا قياس العالم، أي: القاعدة التي يراعيها المتكلم، وليس قياس الظواهر بعضها على بعض[١].

وجاء بعده عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي بعج النَّحو، ومدَّ القياس والعلل،... وكان أشدَّ تجريدًا للقياس[٢]، ولعل المراد بالقياس في هذه المرحلة: القاعدة النحوية، ومدى اطرادها في النصوص اللغوية، مروية أو مسموعة، وتقويم ما يشذُّ من نصوص اللغة عنها[٣]، والنحو يومئذٍ لم يكن في الغالب إلا خطراتٌ جزئية لم تنتظم مسائلَ النحو كلها، ثم نما وتطور بعد ذلك، وهذه المرحلة هي مرحلة النشأة.

وعندما نصل إلى الخليل بن أحمد الذي يمثل مرحلة النضج (المنهج)، والذي عرف بتصحيح القياس؛ لكثرة استخدامه وتوسعه فيه – سنجد القياس في هذه المرحلة يقوم على ملاحظة ما كان مطَّردًا من الظواهر النحوية، ومحاولة وضع الضوابط التي تحكمها.

وقد وضَّح الرماني هذا المفهوم للقياس الصحيح – كما سمَّاه – بوضعه حدًّا له، فقال: (الجمع بين شيئين ممَّا يوجب اجتماعهما في الحكم، كالجمع بين الاسم والفعل في الرفع بعامل الرفع)[٤]

وعلى كثرة احتفاء ابن جني بالقياس، وعَقْدِ الأبواب والفصول له في كتاب الخصائص[٥] إلا أننا لم نقف على تعريف للقياس عنده في كل تلك الأبواب والفصول.

---

(١) ينظر: المفصل في تاريخ النحو العربي (١/١٠٥ –١٠٦).
(٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء (١/١٤)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/١٠٥).
(٣) ينظر: المفصل في تاريخ النحو العربي (١/١٤٥).
(٤) الحدود في النحو (٣٨).
(٥) ينظر: الخصائص (١/٩٦، ١٠٩، ١١٥، ١١٧، ٣٥٧، ٣٩١) (٢/٤٠، ٤٩٣) (٣/٦٨، ٣٢٥)

وننتقل إلى مرحلة التنظير التي وضعت فيها الأصول النظرية لأصول النحو، تعريفًا وتفريعًا، وارتسمت معالم القياس، وحددت أركانه، وفرعت أقسامه، والتي بدأت مع ابن الأنباري الذي تأثر بأصول الفقه منهجًا وتعريفًا وتفريعًا.

وقد ذكر ابن الأنباري عدة تعريفات للقياس أشار فيها إلى أنَّ ذلك ما استقر عليه العلماء في اصطلاح القياس، فقال: (فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان؛ وإن لم يكن كلُّ ذلك منقولاً عنهم؛ وإنَّما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب)[١]

وذكر تعريفًا آخر: (وهو في عرف العلماء: عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع)، ثم ختمها بقوله: (وهذه الحدود كلها متقاربة)[٢]

وذكر مهدي المخزومي تعريفًا أراد به توضيح مفهوم القياس الذي يراه طريقًا طبيعيًا لنمو مادة اللغة واتساعها، فقال: (هو حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت، أو سمعت)[٣].

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب (٤٥)، وينظر: الاقتراح في علم أصول النحو (٢٠٣).

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو (٩٣).

(٣) في النحو العربي، نقد وتوجيه (٢٠).

وبعد، فيمكن القول بأن القياس عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في الجماعة اللغوية، وهذه حقيقة من حقائق الاجتماع اللغوي التي تنبني عليها الاستعمالات اللغوية.

أركان القياس:

أجمل ابن الأنباري أركان القياس بقوله: (ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع،وعلة، وحكم)(١)

وأبان عن هذه الأركان بمثال: (وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل)(٢)

فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع.

الأصل: وهو المقيس عليه، المطَّرد المنقول عن العرب، الخارج عن حد القلَّة إلى حد الكثرة، وعرَّفه ابن الأنباري بقوله: (النقل: هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلَّة إلى حدِّ الكثرة)(٣).

وأضاف السيوطي إلى ما سبق: (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه – صلَّى الله عليه وسلم – وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا)(٤)

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو (٩٣).

(٢) المصدر السابق (٩٣).

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو (٨١).

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو (٧٤).

فالأصل (المقيس عليه): هو النصوص المنقولة عن العرب الذين يحتج بكلامهم سواءً كان المنقول سماعًا أو روايةً مشافهة أو تدوينًا؛ لينبني عليها حكم المقيس.

وجعل له النحاة شروطًا وأحكامًا؛ ليصح القياس عليه، منها:

أنْ يطرد في الاستعمال والقياس جميعًا، وقد مثَّل له ابن جني: (نحو: قام زيدٌ، وضربت عمرًا، ومررت بسعيدٍ)[١]، ونحو: النصب بحروف النصب، والجر بحروف الجرِّ وغيرها مما هو فاشٍ في الاستعمال قوي في القياس.

أمَّا اطراد الاستعمال فكثرته التي تنفي عنه الشُّذوذ والقلَّة، وأمَّا اطراد القياس فموافقته لقاعدة سواءً كانت أصلية كرفع الفاعل، أو فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف[٢]

وأكدّ ابن جني على هذا الشرط: (وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة)[٣].

ألَّا يكون المقيس عليه شاذًا خارجًا عن سنن القياس، فما وجد كذلك فلا يجوز القياس عليه، وهو ما سمَّاه ابن جني المطَّرد في الاستعمال الشَّاذ في القياس: (واعلم: أنَّه ربَّما شذَّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أنَّ القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعنَ بالحرف الذي يشذُّ منه، فلا يطرد في نظائره...، فمتى وجدت حرفًا مخالفًا لا شكَّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنَّه شاذ)[٤].

---

(١) الخصائص (٩٧/١).
(٢) ينظر: الأصول (١٥٦).
(٣) الخصائص (٩٧/١).
(٤) الأصول في النحو (٥٦/١ – ٥٧)، وينظر: الخصائص (٩٩/١)، والاقتراح في علم أصول النحو (٢٠٩).

وقد مثَّل له ابن السَّرَّاج بـــ: استحوذ، وأضاف ابن جني: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر...، وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل(١).

ألَّا يكون المقيس عليه شاذًّا في الاستعمال، وإن وجد كذلك (تحاميت مـــا تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله)(٢)، ومثَّل له ابن السَّرَّاج بماضي يدع:(فإنَّ قياسه وبابه أنْ يُقال: ودع يدع؛ إذ لا يكـــون فعل مستقبل إلا وله ماضٍ، ولكنهم لم يستعملوا (ودع)، اســـتغني عنـــه بـــــ (ترك)(٣).

ألَّا يكون المقيس عليه شاذًّا في الاستعمال والقياس، فإنْ كان كذلك يطرح ولا يعرج عليه، ولا يسوغ القياس عليه، ولا ردُّ غيره إليه.(٤)، كرفع المفعول به، وجرِّ الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغي أن يردَّ؛ لأنَّه جاء مخالفًا للقياس والسماع.

قد يُقاس على القليل وغيره أكثر منه،، وقد عقد له ابن جني بابًـــا ســـمَّاه (باب في جواز القياس على ما يقلُّ، ورفضه فيما هو أكثر منه)(٥)، وجاء فيه: (وذلك أنْ يقلَّ الشيء وهو قياس، ويكون غيـــره أكثـــر منـــه إلا أنَّـــه لـــيس

---

(١) ينظر: الأصول في النحو (٥٧/١، والخصائص (٩٨/١)، وفي أصول النحو (١٠٨).
(٢) الخصائص (٩٩/١)، وينظر: الأصول في النحو (٥٧/١).
(٣) الأصول في النحو (٥٧/١)، وينظر: الكتاب (٢٥/١)، والخصائص (٩٩/١)، وفـــي أصول النحو (١٠٩).
(٤) ينظر: الأصول في النحو (٥٧/١، والخصائص (٩٨/١ – ٩٩).
(٥) الخصائص (١١٥/١)، وينظر: الاقتراح في علم أصول النحو (٢١٦).

بقياس)[1]، ومثَّل له بقولهم في النسب إلى شَنُوءة: شَنَئِيّ، فتقول في قَتُوبة: قَتَبِيّ، ورَكُوبة: رَكَبِيّ، وحَلُوبة: حَلَبِيّ، قياسًا على شَنَئِيّ، لأنَّهم أجروا فَعُولة مجرى فعيلة؛ لمشابهتها إياها في كون كل واحدٍ منهما ثلاثي، وثالثه حرف لين، وآخره تاء تأنيث، وأنَّ فَعُولًا وفَعِيلًا يتواردان على الموضع الواحد، نحو: رَحِيم ورَحُوم، وأَثِيم وأَثُوم، فلما استمرت حال فَعِيلة وفَعُولة هذا الاستمرار جرت واو شَنُوءة مجري ياء حَنِيفة، فكما قالوا: حَنَفِيّ قياسًا، قالوا: شَنَئِيّ قياسًا.[2]

٢- الفرع: وهو المقيس الذي حُمِل على كلام العرب تركيبًا فيكون بناء الجمل التي لم تسمع من قبل على نمط جملٍ سُمِعَتْ، أو على أحكام النحاة التي جُعلت قاعدة يُقَاس عليها [3]، كأن يكون حكمًا نحويًا نُسِبَ من قبل إلى أصل مستنبط من المسموع، كما في إعراب الفعل المضارع حملًا على إعراب اسم الفاعل، وحمل إعمال (ما) على (ليس).

---

(١) وخالف في ذلك المبرد، وجعله شاذًا لا يجوز القياس عليه. ينظر: شرح المفصل (١٤٦/٥ – ١٤٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٣/٢ – ٢٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١١١/٣ – ١١٢).

(٢) الخصائص (١١٥/١، ١٣٧)، وينظر: الكتاب (٣٣٩/٣، ٣٤٥)، والأصول في النحو (٧٢/٣ – ٧٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (١٥٢/٢)، والممتع في التصريف (٢٢٨/١).

(٣) ينظر: أصول التفكير النحوي (٨٥).

وعقد ابن جنّي بابًا في الخصائص سمَّاه (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)[١]، وقال في المنصف: (أنْ تبني على ما بنت العرب، وعلى أيّ مثال)[٢]، وقال أبو حيَّان: (وإذا كان لغة لقبيلة قِيسَ عليه)[٣].

وقد نبّه الخليل وسيبويه على هذا فقالا: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالًا من كلام قومٍ ليس له في أمثلتهم معنى)[٤].

وعلل ابن جنّي ذلك المقيس بما نقله عن المازني:(ألا ترى أنَّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كلِّ فاعل ولا مفعول، وإنَّما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت: قام زيدٌ، أجزت: ظَرُفَ بشرٌ، وكَرُمَ خالدٌ)[٥]، وقول أبي علي: (إذا قلت: طاب الخُشْكُنان، فهذا من كلام العرب؛ لأنَّك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب)[٦].

٣- الجامع (العلة الجامعة): وهي العلاقة بين المقيس والمقيس عليه، بوجود صفات مشتركة تكوِّن ما يمكن أنْ يعدَّ جامعًا بين طرفي القياس، سمَّاه

---

(١) الخصائص (٣٥٧/١).
(٢) المنصف شرح كتاب التصريف (١٧٥).
(٣) التذييل والتكميل (٢٨/٢)، وينظر: الاقتراح في علم أصول النحو (٤٠١).
(٤) المنصف شرح كتاب التصريف (١٧٥).
(٥) الخصائص (٣٥٧/١)، وينظر: الاقتراح في علم أصول النحو (٢٣٩).
(٦) الخصائص(٣٥٧/١ – ٣٥٩)، وينظر: لمع الأدلة (٩٨ – ٩٩)، والاقتراح في علم أصول النحو (٢٠٦).

ابن الأنباري (علة)[١]، وأطلق عليه المحدثون (الجامع)[٢]، وإنْ كان ابن الأنباري قد ذكر في تعريف القياس قوله (بجامع).

ولأنَّ العلة نوع من الجامع فاستخدام لفظ (الجامع) أوفى في الدلالة على اللفظ؛ وليؤمن اللبس.

والجامع بين المقيس والمقيس عليه:

العلة: أنْ يُحمَل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل[٣]، ومثَّل له ابن الأنباري بحمل ما لم يُسَمَّ فاعله على الفاعل بعلة الإسناد، و نَحْو: عِلّة الرّفْع فِي الِاسْم وَهِي ذكر الِاسْم على جِهَة يعْتمد الْكَلَام، وَعلة النصب فِيهِ ذكره على جِهَة الفضلة فِي الْكَلَام، وَعلة الْجَرِّ ذكره على جِهَة الْإِضَافَة.

الشبه: أنْ يُحمَل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلِّقَ عليها الحكم في الأصل[٤]،وبيَّنه ابن الأنباري بالدلالة على إعراب الفعل المضارع بأنَّه يتخصص بعد شياعه، كما أنَّ الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربًا كالاسم، وسيأتي مزيد تفصيل له في المسألة (الثانية عشرة).[٥]

الطَّرد: الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة (المناسبة) في العلة[٦]، أي:

---

(١) ينظر: لمع الأدلة (٩٣).
(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي (١٠٨).
(٣) ينظر: لمع الأدلة (١٠٥).
(٤) ينظر: لمع الأدلة (١٠٧).
(٥) ينظر:
(٦) ينظر: لمع الأدلة (١١٠).

أي: فقدان المناسبة في العلة، كقول النحاة: إنَّ (ليس) مبنية؛ لعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف، وعلة المناسبة: أنَّ الأصل في الأفعال البناء.

٤- **الحكم**: إلحاق المقيس بالمقيس عليه بما يتضمن إعطاؤه حكمه، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه يتضمَّن بالضرورة انتفاء ضد هذا الحكم.

وهذا الحكم نوعان: **أولهما**: ثبت استعماله عن العرب، وهذا يقاس عليه بلا خلاف، **وثانيهما**: ما ثبت بالقياس والاستنباط، وظاهر كلام النحاة جواز القياس عليه(١).

وقسَّم النُّحاة الحكم إلى ستة أقسام:

١ – **الواجب**: كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجرِّ المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز.

٢ – **الممنوع**: وهو عكس ما ذكر في الواجب، كنصب الفاعل، ورفع المفعول به.

٣ – **الحسن**: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ.

٤ – **القبيح**: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط مضارع.

٥ – **خلاف الأولى**: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامُه زيدًا.

٦ – **جائز على السواء**: كحذف المبتدأ أو الخبر، وإثباتهما حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضي له.(٢)

---

(١) ينظر: الخصائص (١/١٨٦)، والاقتراح في علم أصول النحو (٢٤٥)، والأصول (١٧٩).

(٢) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو (٤٨)، وأصول التفكير النحوي (١١٤)،

الفصل الأول
قياس الشبه تعريفه والخلاف في الاحتجاج به

تعريفه:

قياس الشبه نوع من انواع القياس بحسب العلة، وهو مركب إضافي من كلمتي: القياس والشبه، وقد سبق الحديث عن القياس في اللغة والاصطلاح، والحديث عن أركانه وبعض أحكامه في التمهيد.

أمَّا الشبه في اللغة: الشَّبَه والشَّبيه: المثل والمثيل، والجمع: أشباه، ونقول: أشبه الشيءُ الشيءَ: ماثله، وبينهما شَبَهٌ، وشبَّهه إياه، وشبَّهه به: مثَّله به.

والشَّبه: المشاركة بين اثنين في أمر من الأمور حسيًا، أو معنويًا، والتشابه: الالتباس وعدم التمييز بين الأمور(١).

أمَّا في الاصطلاح: أنْ يحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشَّبه غير العلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل(٢).

فالعلاقة إذًا بين الأصل والفرع لا تعدو أنْ تكون مجرد مشابهة، وليست السبب في ثبوت الحكم للمقيس عليه؛ كما هو الشأن في قياس العلة.

ويرى بعض العلماء أنَّ اصطلاح العلة يتضمّن الشبه أيضًا؛ لأنَّ التشابه الموجود بين المقيس والمقيس عليه كان علةً في الحكم، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ في العلة شروطًا لا تتوفر في الشبه، ولذلك فإنَّ العلة في معناها الاصطلاحي نوع من الشبه، وليس العكس.

والأصول (١٧٨).

(١) ينظر: لسان العرب، مادة (شبه)، والقاموس المحيط (٢٨٦/٤).

(٢) لمع الأدلة (١٠٧)، وينظر: الاقتراح (٢٥٨).

وذكر النحاة مثالًا لقياس الشَّبه: الفعل المضارع في إعرابه؛ لمشابهته الاسم المعرب لفظًا ومعنىً واستعمالًا.

فمشابهته اللفظ: لموازنته الاسم المعرب في حركاته وسكونه، ومشابهته المعنى: الاختصاص بعد الشِّياع، فالاسم عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع، وعند دخولها عليه يتخصص، والمضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال يحتمل الحال والاستقبال، وعند دخولها عليه يتخصص، ومشابهته الاستعمال: دخول لام الابتداء عليهما، ووقوعهما وصفًا لنكرة، وكلٌّ تلك الأوجه في المشابهة ليست العلَّة التي وجب لها الإعراب في الأصل؛ لأنَّ العلَّة التي وجب لها الإعراب في الأصل إزالة اللبس؛ لأنَّ الاسم يكون فاعلًا ومفعولًا ومضافًا إليه، وليست هي علة إعراب الفعل المضارع.

الخلاف في الاحتجاج بقياس الشَّبه:

يرى ابن الانباري أنَّ قياس الشَّبه قياس صحيح معمول به عند أكثر العلماء، يجوز التَّمثُّل به في أوجه الوجهين كقياس العلِّة؛ لأنَّ قياس العلة إنَّما جاز التمسك به؛ لأنَّه يوجب غلبة الظَّن، وقياس الشَّبه يوجب غلبة الظَّنِّ فجاز التَّمسك به، وأنَّه لو لم يدل على جواز التَّمسك به إلَّا تمسُّك الصحابة به في المسائل الظَّنِّية، ولم ينكر منهم منكر؛ لكان ذلك كافيًا[1].

(١) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو (١٠٩).

الفصل الثاني

تطبيقات قياس الشبه في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف

المسألة الأولى: مسألة القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر.

خلاصة الخلاف في المسألة: ذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان.

وذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، واختلفوا في الخبر:

يرتفع بالابتداء وحده.(١)

يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا(٢).

يرتفع بالمبتدأ(٣).

ساق ابن الأنباري حجة الكوفيين على صحة ما ذهبوا إليه من رفع المبتدأ للخبر، ورفع الخبر للمبتدأ بقياسه على نظير له يشبهه، وهو عمل فعل الشَّرط في (اسم الشَّرط) النصب، وعمل (اسم الشَّرط) في (فعل الشَّرط) الجزم، فكان كلٌّ واحد منهما عاملًا ومعمولًا، فقال: (ولا يمتنع أنْ يكون كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة قال الله تعالى: { أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى }(٤)، فنصب (أيًا ما) بـ (تدعوا)، وجزم (تدعوا) بـ (أيًا ما)، فكان كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا، وقال تعالى: { أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ }(٥) فـ (أينما) منصوب بـ (تكونوا)، و(تكونوا) مجزوم بـ(أينما)،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٢٧٠/١)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي (٢٠٠/١).

(٢) ينظر: المقتضب (١٢٦/٤).

(٣) ينظر: الكتاب) ١٢٧/٢)، والمقتضب (١٢/٤)،

(٤) الإسراء (١١٠).

(٥) النساء (٧٨).

وقال تعالى: { فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ}[1]، إلى غير ذلك من المواضع، فكذلك ههنا).[2]

فجعل الشَّبه في عمل كلٍّ واحد منهما في الآخر دليلًا على صحة حجة الكوفيين عمل المبتدأ في الخبر، وعمل الخبر في المبتدأ.

وبالنظر في المشابهة التي عقدها ابن الأنباري أرى أنَّها لا تستقيم؛ لأنَّ عمل كلٍّ واحد من العاملين (فعل الشرط) و(اسم الشرط) في صاحبه في الآيات السابقة؛ لاستحقاقهما للعمل، فاسم الشرط نائب عن حرف الشرط (إنْ) لفظًا وعملاً، فهو عامل بحكم النيابة، والفعل يعمل في اسم الشرط بحكم الأصالة؛ لأنَّ الأصل في الأفعال العمل، أمَّا المبتدأ والخبر فهما اسمان باقيان على اسميتهما، والأصل في الأسماء ألَّا تعمل، وكذا من ناحية العمل ففعل الشرط عمل في أسماء الشرط النَّصب، وعملت أسماء الشرط في الفعل الجزم، فهما مختلفا العمل، على خلاف المبتدأ والخبر، فإنهما اسمان مرفوعان لا وجه فيهما غير ذلك.

في حديث ابن الأنباري عن حجة البصريين في عمل الابتداء في المبتدأ والخبر قاس ذلك على ما يشبهه، فقال: (إذا ثبت أنَّه (يعني الابتداء) عامل في المبتدأ، وجب أنْ يعمل في خبره قياسًا على غيره من العوامل نحو: (كان) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها، و (ظننت) وأخواتها، فإنَّها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، فكذلك ههنا)[3].

---

(١) البقرة (١١٥).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥/١).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٦/١).

أقول: هذا القياس الذي أورده ابن الأنباري لا يستقيم؛ لأنّ الابتداء عامل معنوي، و(كان) واخواتها، و(إنَّ) وأخواتها، و (ظنَّ) وأخواتها عوامل لفظية، فلا يُقَاسُ العامل المعنوي في عمله بعامل لفظي، فالعامل المعنوي ضعيف، فلا يعمل في معمولين كالعامل اللفظي.

في تأكيد ابن الأنباري على عمل الابتداء في المبتدأ والخبر قاس علاقة المبتدأ بالخبر بعلاقة الصفة مع الموصوف، فقال: (لأنه متى وجب كونه عاملًا في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلَةَ الوَصْفِ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى، كقوله: "زيد قائم، وعمرو ذاهب" أو منزل منزلته، كقوله "زيدٌ الشمسُ حُسْنًا، وعمروٌ الأسدُ شدةً" أي يتنزل منزلته، وكقولهم "أبو يوسف أبو حنيفة" أي يتنزل منزلته في الفقه، قال الله تعالى: {وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ }[1] أي: تتنزّل منزلتهن في الحرمة والتحريم؛ فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو منزّلًا منزلته تنزل منزلة الوصف؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف. ألا ترى أنَّك إذا قلت: قام زيدٌ العاقلُ، وذهب عمروٌ الظريفُ أنَّ العاقل في المعنى هو زيد، والظريف في المعنى هو عمرو؟ ولهذا لما تنزَّل الخبرُ منزلةَ الوصفِ كان تابعًا للمبتدأ في الرفع؛ كما تتبع الصفة الموصوف، وكما أنَّ العامل في الوصف هو العامل في الموصوف، سواء كان العامل قويًّا أو ضعيفًا، فكذلك ههنا)[2].

(١) الأحزاب (٦).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٧/١).

فجعل المبتدأ والخبر شبيهان بالصفة والموصوف في علاقتهما ببعضهما، وهو قياس لا يستقيم؛ لأنَّ علاقة الصفة مع موصوفها علاقة التابع بمتبوعه، أمَّا علاقة المبتدأ بالخبر فليست كذلك.

المسألة الثانية: مسألة القول في تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.

خلاصة الخلاف في المسألة: ذهب الكوفيون إلى أنَّ خبر المبتدأ إذا كان اسمًا محضًا (جامد) يتضمن ضميرًا يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيدٌ أخوك، وعمروٌ غلامُك.

وذهب البصريون إلى أنَّه لا يتضمن ضميرًا.

احتج الكوفيون على تضمّن الاسم الجامد ضميرًا يرجع إلى المبتدأ بقولهم: (إنَّما قلنا إنَّه يتضمن ضميرًا، وإن كان اسمًا غير صفة؛ لأنَّه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أنَّ قولك: زيدٌ أخوك في معنى زيدٌ قريبك، وعمروٌ غلامُك في معنى عمروٌ خادمُك، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير، فلمَّا كان خبر المبتدأ ههنا في معنى ما يتحمّل الضمير وجب أنْ يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ)[1].

فجعل الكوفيون الشبه المعنوي بين الاسم الجامد والصفة دليلًا على صحة تحمّل الاسم الجامد ضميرًا، وذلك لا يصح؛ لأنَّه إنْ استقام التأويل في بعض الأسماء الجامدة لم يستقمْ في أكثرها، فهو قياس لا يصح.

وفي الجواب عن حجة الكوفيين، وفساد ما ذهبوا إليه من تضمّن الاسم المحض ضميرًا؛ لأنَّه في معنى ما يتضمن الضمير، قال البصريون: (هذا

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٦/١).

فاسد؛ لأنَّه إنَّما جاز أنْ يكون (قريبك) و(خادمك) متحمّلًا للضمير؛ لأنَّه يشابه الفعلَ لفظًا ويتضمنه معنًى، وهو الأصل في تحمُّلِ الضمائر، ولا شُبْهَةَ في مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبهة به للفعل، ألا ترى أنَّ (خَادِم) على وزن (يَخْدم) في حركته وسكونه، وأنَّ فيه حروف (خدَمَ) الذي هو الفعل، وكذلك (قريب) فيه حروف (قَرُبَ) الذي هو الفعل؛ فجاز أن يتضمن الضمير، فأمَّا (أخوك) و(غلامك) فلا شبهة في أنَّه لا مشابهة بينه وبين الفعل بحالٍ، فينبغي ألَّا يتحمَّل الضمير، وكونه في معنى ما يشبه الفعل لا يوجب شبهًا بالفعل)[1].

فجعل البصريون الشبه اللفظي والمعنوي دليلاً على تحمُّل الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة، وأمَّا الاسم الجامد فلا يتحمّل الضمير؛ وكونه في معنى ما يشبه الفعل لا يوجب له شبهًا به؛ لبعده.

المسألة الثالثة: مسألة القول في (أفعل) في التعجب اسم هو أو فعل.

خلاصة الخلاف في المسألة: ذهب الكوفيون إلى أنَّ (أفعل) في التعجب في نحو: ما أحسنَ زيدًا اسمٌ.

وذهب البصريون إلى أنَّه فعل ماضٍ، وإلى ذلك ذهب الكسائي من الكوفيين[2].

مما احتج به الكوفيون على اسمية (أفعلَ) في التعجب قولهم: (الدليل على أنَّه اسم أنَّه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء)[3]، وفي الجواب عن ذلك قال ابن الأنباري: (إنَّما دخله التصغيير حملًا على باب

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٦/١).

(٢) ينظر: شرح التسهيل (٣١/٣).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٢٧/١).

(أفعل) الذي للمفاضلة؛ لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنَّك تقول: "ما أحسن زيدًا " لمن بلغ الغاية في الحسن، كما تقول: "زيدٌ أحسنُ القوم"، فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن، وتفضله عليهم؛ فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز: "ما أحيسن زيدًا "، و"ما أميلح غزلانًا "، كما تقول: "غلمانُك أحيسنُ الغلمان"، و " غزلانُك أميلحُ الغزلان"، فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع منهما ما امتنع منه....)[1].

فجعل الشبه المعنوي بين (أفعل) في التعجب و (أفعل) في التفضيل، وهو اشتراكهما في معنى التفضيل والمبالغة سببًا في تصغير (أفعَل) في التعجب، وهو "فِعْل "(عند البصريين) حملاً على (أفعل) في التفضيل، وهو اسم؛ لتلك المشابهة.

وأكدَّ تلك المشابهة بامتناع قولك: هو أعرجُ منك؛ لامتناع قولك: ما أعرجَهُ، وتقول: هو أقبحُ عرجًا منك، كما تقول: ما أقبحَ عرجَهُ !.

وفي موضع آخر من نفس المسألة يؤكّد على فعلية (أفعل) في التعجب، فيجعل ما ذكره الكوفيون من دلالة عدم تصرفه على أنَّه اسم – دليلاً على فعليته وإنْ دخله التصغير، وذلك بذكر الشبه القائم بين (أفعل) في التعجب، و (ليس) و (عسى) في عدم التَّصرف[2]، فأشبههما من وجه؛ لكنَّهما فارقاه من وجهين، أحدهما: أنَّهما يرفعان المضمر والظاهر، مثل الأفعال المتصرفة، فبعدا عن شبه الاسم، و(أفعل) في التَّعجب يرفع المضمر دون الظاهر فأشبه الاسم الجامد، فدخله التصغير.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٤١/١).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١٢٨/١).

وثانيهما: أنَّ (ليس) و (عسى) وصلا بضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين، كما تتصل بالأفعال المتصرفة، و(أفعل) في التعجب لزم ضمير الغيبة لاغير، فلمَّا تصرَّف (ليس) و (عسى) في الاتصال بضمائر الأفعال الماضية هذا التصرّف، وألزم هذا الفعل في الإضمار وجهًا واحدًا، جاز أن يدخله التصغير دونهما(١).

وهذا ما يمكن أن نطلق عليه غلبة الأشباه، فأشبه الفعل غير المتصرف من وجوه، وأشبه الاسم الجامد من وجه، فأخذ من الاسم الجامد التصغير.

وفي موضع آخر ردَّ على ما ذكره الكوفيون في قولهم: (الدليل على أنَّه اسم تصحيح عينه في (ما أقومه وما أبيعه)(٢).

فقال: (التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب (أفعل) الذي للمفاضلة، فصحح كما صحح من حيث إنَّه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة، والشَّبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله)(٣)، ثم جعل نظير ذلك الشَّبه الأسماء الممنوعة من الصَّرف؛ لـمَّا غلب عليها شبه الفعل منعت الجرَّ والتنوين مثل الأفعال؛ لكنَّها لم تخرج عن كونها أسماء(٤).

ونلاحظ هنا أنَّه استعمل ما يُعرَفُ عند الفقهاء بغلبة الأشباه، فأخذ (أفعلَ) في التعجب حكم الأسماء في التصغير والتصحيح؛ لشبهه بها، ولكنَّه بقي على

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١٤٢/١).
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٤٤/١).
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٤٤/١).
(٤) ينظر: الأصول في النحو (١٠٠/١).

فعليته، ومثله في ذلك الممنوع من الصرف غلب عليه شبه الفعل فمنع من الجرِّ والتنوين كالأفعال، لكنه بقي على اسميته.

المسألة الرابعة: مسألة القول في تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليهن.

خلاصة الخلاف في المسألة: ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم خبر (ما زال) عليها، وما كان في معناها من أخواتها.

وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ذلك، وذهب إليه الفراء من الكوفيين.

احتج الكوفيون على جواز تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها، بقياس (ما زال) في معناها على الفعل المثبت؛ لأنَّ معناها إثبات، فمعنى (زال) نفي، و(ما) للنفي؛ فلما دخل النفي على النفي صار إيجابًا، وذلك نحو: انتفى الشيء، معناه: نفي، فإذا أدخلت عليها النفي، نحو: ما انتفى، صار موجبًا؛ فهو دليل على أنَّ نفي النفي إيجاب، فعلى ذلك يكون (ما زال) بمنزلة (كان) في جواز تقديم خبرها عليها نفسها؛ فلم يقولوا: ما زال زيدٌ إلا قائمًا، كما لم يقولوا: كان زيدٌ إلا قائمًا؛ لأنَّ (إلا) إنَّما يؤتى بها لنقض النفي(١).

فنرى مما سبق أنَّ ابن الأنباري قد جعل قياس الشَّبه في المعنى بين (ما زال)، والفعل المثبت مثل (كان) حجة للكوفيين على جواز تقديم خبرها عليها، وإن كان يردُّ ذلك الشبه أنَّ المنع لم يكن بسبب معنى النفي؛ إنَّما هو بسبب وجود (ما) التي لها صدر الكلام كالاستفهام، وعروض تغير المعنى لا يغيّر الحكم(٢).

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٥٦).

(٢) ينظر: شرح التسهيل (١/٣٥١).

المسألة الخامسة: مسألة تقديم خبر (ليس) عليها.

خلاصة الخلاف في المسألة: ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وإليه ذهب المبرد من البصريين(١).

وذهب البصريون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها.

احتج الكوفيون على عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها بشبهها بـ (ما) النافية التي تنفي الحال، فقالوا: (والذي يدل على هذا أنَّ (ليس) في معنى (ما)؛ لأنَّ (ليس) تنفي الحال كما أنَّ (ما) تنفي الحال، وكما أنَّ (ما) لا تتصرف، ولا يتقدم معمولها عليها، فكذلك (ليس)(٢)

فجعل الكوفيون الشّبه المعنوي بين (ليس) و (ما)، وهو اشتراكهما في معنى النفي دليلاً على عدم جواز تقديم معمول (ليس) عليها، وهو قياس لا يستقيم؛ لأنَّ (ما) لها صدر الكلام، فيمتنع أنْ يتقدم عليها شيء من معمولاتها، و (ليس) ليس كذلك، فالشبه المعنوي لا يكون كافيًا في منع تقدم خبر (ليس) عليها، وذكر النحاة عللًا أخرى لذلك المنع(٣).

المسألة السادسة: مسألة القول في العامل في الخبر بعد (ما) النافية النصب.

خلاصة الخلاف في المسألة: ذهب الكوفيون إلى أنَّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الجر.

---

(١) ينظر: المقتضب (١٠٠/٤)، وشرح التسهيل (٣٥١/١).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٦١/١).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٣٥١/١ -٣٥٤).

وذهب البصريون إلى أنَّ (ما) تعمل في الخبر، وهو منصوب بها.

احتج الكوفيون على عدم عمل (ما) في الخبر بقولهم: (وذلك؛ لأنَّ القياس في (ما) ألَّا تكون عاملة ألبتة؛ لأنَّ الحرف إنَّما يكون عاملًا إذا كان مختصًّا، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عَمِلَ فيها، وإذا كان غير مختص فوجب ألَّا يعملَ كحرف الاستفهام والعطف؛ لأنَّه تارة يدخل على الاسم، نحو: ما زيدٌ قائمٌ، وتارة يدخل على الفعل، نحو: ما يقومُ زيدٌ، فلمَّا كانت مشتركةً بين الاسم والفعل وجب ألَّا تعمل؛ ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم، وهو القياس، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شَبَّهُوها بـ(ليس) من جهة المعنى، وهو شَبَهٌ ضعيف فلم يَقْوَ على العمل في الخبر كما عملت ليس)[1].

فجعل الكوفيون الشبه في الاستعمال بين (ما) وحروف الاستفهام والعطف، في عدم الاختصاص سببًا في ضعف (ما)، وقصورها عن العمل في الخبر، ويردُّ ذلك ما وردَ من الآيات التي عملت فيها (ما) في الخبر، قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2]، وقوله تعالى:﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[3]، وما ذكروه من دعوى نصبه بحرف الخفض، لا يستقيم؛لأنَّ الأصل عدم دخولها.

في احتجاج البصريين على عَمَلِ (ما) النصب في الخبر قالوا: (الدليل على أنَّ (ما) تنصب الخبر، وذلك أنَّ (ما) أشبهت (ليس)؛ فوجب أنْ تعمل

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٦٥).

(٢) يوسف (٣١).

(٣) المجادلة (٢).

عمل (ليس)، وعَمَلُ (ليس) الرفعُ والنصبُ، ووجه الشبه بينها وبين (ليس) من وجهين؛ أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنَّ (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر، والثاني: أنَّها تنفي ما في الحال، كما أنَّ (ليس) تنفي ما في الحال، ويُقَوِّي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخولُ الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس)؛ فإذا ثبت أنها قد أشبهت (ليس) من هذين الوجهين فوجب أنْ تجري مجراه؛ لأنَّهم يَجْرُون الشيء مَجْرَى الشيء إذا شابهه من وجهين) (١).

فالمشابهة هنا من وجهين، مشابهة معنوية بين (ما) و(ليس)؛ لأنَ (ما) تنفي ما في الحال، كما أنَّ (ليس) تنفي ما في الحال، فهذا قياس على أساس الشَّبه المعنوي، فصار حجة في العمل، ومشابهة في الاستعمال بدخول (ما) على المبتدأ والخبر كما تدخل (ليس)، فهذا قياس على أساس الشبه في الاستعمال، وبهذا فهي تعمل في الخبر؛ لقوة الشّبه بـ (ليس)، من هذين الوجهين.

ونظَّر ذلك بالممنوع من الصرف الذي أشبه الفعل من وجهين (لفظي ومعنوي)، فجرى مجراه في منع الجر والتنوين.

وهذه المشابهة التي عُقِدَتْ بين (ما)، و(ليس)، في المعنى والاستعمال؛ لإثبات عمل (ما) في الخبر فيها بُعْدٌ؛ لأنَّ (ليس) فعل، والأصل في الفعل أنْ يعمل، فيكون له مرفوع ومنصوب، و(ما) حرف، وهو غير مختص فالأصل فيه ألَّا يعمل، وعمله مثبت بالسَّماع كما ورد في الآيات السابقة.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٦٦).

المسألة السابعة: القول في تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها.

خلاصة الخلاف في المسألة: ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر (ما) عليها، نحو: طعامَك ما زيدٌ آكلاً.

وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز تقديم معمول خبر (ما) عليها.

احتج الكوفيون على تجويز تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها بشبهها المعنوي بـ (لم)، و(لن) و (لا) فقالوا: (لأنَّ (ما) بمنزلة (لم) و (لن) و (لا)؛ لأنَّها نافية كما أنَّها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، نحو: زيدًا لم أضربْ، وعمرًا لن أكرمَ، وبشرًا لا أُخرِجَ [1]؛ فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع (ما)) [2].

فجعلوا الشبه المعنوي بين (ما)، وهذه الأحرف سببًا في جواز تقديم معمول (ما) عليها.

أقول: المشابهة بين (ما) وهذه الأحرف لا تستقيم؛ لأنَّ (ما) حرف غير مختص، يليها الاسم والفعل، وأمَّا (لم) و (لن) فهي مختصة بالفعل فصارا بمنزلة بعض الفعل، و(لا) حرف يتصرف بعمل ما قبله فيما بعده، فتقول: جئت بلاشيء؛ فإذا جاز انْ يعمل ما قبله فيما بعده جاز أنْ يعمل ما بعده فيما قبله.

المسألة الثامنة: مسألة القول في رافع الخبر بعد (إنَّ) المؤكِدَة.

خلاصة الخلاف في المسألة: ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر في نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ.

---

(١) ينظر: الكتاب (١٣٥/١)، ونتائج الفكر (١٠٠/١)، والهمع (١٥٦/٥).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٧٢/١).

وذهب البصريون إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها ترفع الخبر في نحو ذلك.

احتج البصريون على عمل (إنَّ) وأخواتها في الخبر، بوجود المشابهة القوية بين هذه الأحرف والفعل في اللفظ والمعنى، وذلك من خمسة أوجه:

(الأول: أنَّها على وزن الفعل[١]، والثاني: أنَّها مبنية على الفتح كما أن الفعل مبنيّ على الفتح، والثالث: أنَّها تقتضي الاسم كما أنَّ الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنَّها تدخلها نونُ الوقاية نحو: إنني، وكأنني، كما تدخل على الفعل نحو: أعطاني، وأكرمني وما أشبه ذلك. والخامس: أنَّ فيها معنى الفعل؛ فمعنى (إنَّ)، و(أنَّ): حَقَّقْتَ، ومعنى (كأنَّ): شبَّهتَ، ومعنى (لكنَّ): استدركت، ومعنى (ليت): تمنيت، ومعنى (لعل): ترجيت، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أنْ تعمل عَمَلَ الفعل)[٢]

فالمشابهة بين هذه الأحرف والفعل في اللفظ والمعنى والاستعمال أوجب لها أنْ تعملَ عمل الفعل فترفع وتنصب، ولكن تقدَّم المنصوب على المرفوع؛ لأنَّ عملها فرع على الفعل فقُدِّم المنصوب على المرفوع؛ ليعلم أنَّها حروف مشبهة بالفعل، وليست أفعالًا [٣].

فقياس الشَّبه في اللفظ والمعنى والاستعمال أوجب لهذه الحروف العمل في الجزأين المبتدأ والخبر، لقوة المشابهة بينها وبين الفعل فيما ذكر.

---

(١) أي: أنَّها جاءت على أكثر من حرفين كالأفعال.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٧٧).

(٣) ينظر: المقتضب (٤/١٠٨ – ١٠٩)، وشرح المفصل (١/١٠٢)، ورصف المباني (١٩٩).

المسألة التاسعة: مسألة القول في عمل (إنْ) المخففة النصب في الاسم.

خلاصة الخلاف في المسألة: ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنْ) المخففة من الثقيلة، لا تعمل النَّصب في الاسم.

وذهب البصريون إلى أنَّها تعمل النصب في الاسم.

احتج الكوفيون على عدم عَمَلِ (إنْ) المخففة النصب في الاسم، بقولهم: (إنَّما قلنا إنَّها لا تعمل؛ لأنَّ المشددة إنَّما عملت؛ لأنَّها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنَّها على ثلاثة أحرف كما أنَّه على ثلاثة أحرف، وأنَّها مبنية على الفتح كما أنَّه مبني على الفتح، فإذا خففت زال شبهها بها؛ فوجب أنْ يبطل عملها) [(١)].

فجعل الكوفيون زوال الشبه اللفظي بين (إنْ) المخففة والفعل سببًا في بطلان عمل النَّصب في الاسم.

ورد البصريون ذلك القول ببقاء الشبه في اللفظ والمعنى من خمسة أوجه كما سبق[(٢)]،

وتخفيفها بمنزلة فعلٍ حذف منه بعض حروفه، فهذا لا يبطل عمله، في نحو: عِ الكلام، وشِ الثَّوب، ولِ الأمر.

فأضاف البصريون شبهًا آخر بين (إنْ) المخففة والفعل بمشابهتها في اللفظ لأفعال حُذِفَ بعض حروفها، وبقي عملها[(٣)].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٩٥).

(٢) ينظر: المسألة السابعة.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٢٠٨).

المسألة العاشرة: مسألة القول في العامل في المستثنى النَّصب.

خلاصة الخلاف في المسألة: اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب في نحو: قام القوم إلا زيدًا،

فذهب بعضهم إلى أنَّ العامل فيه (إلَّا)، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد وأبو إسحاق الزَّجَّاج من البصريين.

وذهب الفَرَّاء ومن تابعه من الكوفيين –وهو المشهور من مذهبهم– إلى أنَّ (إلَّا) مركبة من (إنَّ) و(لا)، ثم خففت (إنَّ) وأدغمت في (لا)، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ(إنَّ)، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ(لا).

وحكي عن الكسائي أنَّه قال: إنَّما نصب المستثنى؛ لأنَّ تأويله: قام القوم إلَّا أنَّ زيدًا لم يقم، وحكي عنه أيضًا أنَّه قال: ينتصب المستثنى؛ لأنَّه مشبه بالمفعول.

وذهب البصريون إلى أنَّ العاملَ في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسُّط إلا.

احتج الكوفيون على عمل (إلَّا) في المستثنى بقولهم: (الدليل على أنَّ (إلَّا) هي العامل؛وذلك لأنَّ (إلَّا) قامت مقام (أستثني)، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قام القوم إلا زيدا، كان المعنى فيه: أستثني زيدًا، ولو قلت: أستثني زيدا؛ لوجب أنْ تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه)[1].

فجعل الكوفيون الشبه المعنوي بين (إلَّا) والفعل (أستثني) دليلًا على عملها النَّصب في المستثنى.

---

(١) الإنصاف في مسائل اخلاف (٢٦١/١).

وفي ردِّ حجة الكوفيين المتقدمة، قال البصريون: (أنَّه يبطل بقولك: قام القوم غيرَ زيد، فإنَّ (غير) منصوبٌ، ولا يخلو: إمَّا أنْ يكون منصوبًا بتقدير (إلَّا)، وإمَّا أنْ يكونَ منصوبًا بنفسه، وإمَّا أنْ يكون منصوبًا بالفعل الذي قبله؛ بطل أنْ يُقَال: إنَّه منصوبٌ بتقدير (إلَّا)؛ لأنَّا لو قدرنا إلَّا لفسد المعنى؛ لأنَّه يصير التقدير فيه: قام القوم إلَّا غير زيد، وهذا فاسد، وبطل أيضًا أنْ يقال:إنَّه يعمل في نفسه؛ فوجب أنْ يكونَ العاملُ هو الفعل المتقدم، وإنَّما جاز أنْ يعملَ فيه وإنْ كان لازمًا؛لأنَّ (غير) موضوعةٌ على الإبهام، ألا ترى أنَّك إذا قلت:مررت برجُلٍ غيرِكَ كان كلُّ مَنْ جاوز المخاطب داخلًا تحت (غير)، فلمَّا كان فيه هذا الإبهام المفرط أشبه الظروف المبهمة، نحو: خلف،وأمام، ووراء، وقدَّام، وما أشبه ذلك، وكما أنَّ الفعل اللازم يتعَدَّى إلى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك ههنا)[1].

فأكدَّ البصريون عمل الفعل وإنْ كان لازمًا في المستثنى بالمشابهة المعنوية بين (غير) والظروف المبهمة (خلف، أمام، وراء،قدام)، فكما أنَّ الفعل اللازم يعمل في تلك الظروف من غير واسطة فكذلك يعمل في المستثنى هنا.

وتنظير المستثنى بالظروف المبهمة لا يستقيم؛ لأنَّ الظروف يعمل فيها الأفعال وما يشبهها، أو ما يؤول بما يشبهها، وما فيه رائحة الأفعال، وليس ذلك في غيرها.

المسألة الحادية عشرة: مسألة: كلا وكلتا مثنيان لفظًا ومعنى، أو معنى فقط.

---

(١) الإنصاف في مسائل اخلاف (٢٦٣/١).

خلاصة الخلاف في المسألة: ذهب الكوفيون إلى أنَّ (كلا)، و(كلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كلا (كلّ) فخفّفت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث، والألف فيهما كالألف في (الزيدان)، والعمران" ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة.

وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادًا لفظيًّا وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في (عصًا)، و(رحًا).

في ردِّ حجة الكوفيين في قولهم:(إنَّ الألف فيهما تنقلب إلى الياء في حالة النصب والجرِّ إذا أضيفتا إلى المضمر)[(١)]، بيَّن البصريون سبب قلب الألف ياء في حالة الإضافة للمضمر دون الظاهر؛ لأنَّ (كلا وكلتا)، أشبهتا (لدى، وعلى، وإلى) في لزوم الإضافة، وجرِّ الاسم بعدها، وكما أنَّ(لدى، وعلى، وإلى) لا تقلب ألفها ياءً مع المظهر في نحو: لدى زيد، وعلى بكر، وإلى عمرو، وتقلب مع المضمر في نحو: لديك، وإليك، وعليك، فكذلك (كلا وكلتا) لا تقلب ألفهما ياء مع الظاهر، وتقلب مع المضمر[(٢)].

فجعل البصريون الشبه في الاستعمال والعمل بين (كلا وكلتا) و(لدى، وعلى، وإلى) دليلاً على صحة ما ذهبوا إليه من كون التثنية في (كلا وكلتا) معنوية، ولفظها مفرد، وأنَّ التغيير بقلب الألف ياء إنَّما حدث لتلك المشابهة، وليس للتثنية.

وما عقده البصريون من مشابهة بين (كلا وكلتا) و(لدى، وعلى، وإلى) بعيدة؛ لأنَّ (كلا وكلتا) اسمان، و(على وإلى) حرفان، وما حدث في حروف هذه الكلمات (لدى، وعلى، وإلى) من إعلال قاعدة كتابية لا علاقة لها بحالة الإعراب.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٤١/٢).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥٠/٢).

المسألة الثانية عشرة: مسألة: القول في علة إعراب الفعل المضارع.

خلاصة الخلاف في المسألة: أجمع البصريون والكوفيون على أنَّ الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها.

فذهب الكوفيون إلى أنَّها أعربت؛ لأنَّها دخلها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة.

وذهب البصريون إلى أنَّها أعربت؛ لشبهها الاسم المعرب من ثلاثة أوجه:

– الشَّبه في المعنى، فالفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص، كما أنَّ الاسم يكون شائعًا فيتخصص، فتقول: يذهب زيدٌ فيصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت: سوف يذهب، اختص بالاستقبال، كما أنَّ الاسم يختص بعد شياعه، تقول: رجل، فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت: الرجل، اختص بعد شياعه.

فقد شابه الفعل المضارع الاسم المعرب من جهة المعنى.

٢ – **الشَّبه في الاستعمال**: فتدخل لام الابتداء على الفعل المضارع في نحو: إنَّ زيدًا ليقوم، كما تقول: إنَّ زيدًا لقائم؛ فلمَّا دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دلَّ على وجود المشابهة بينهما.

٣ – **الشَّبه في اللفظ**: فهو يشبه اسم الفاعل في حركته وسكونه، فقولك: يضرب على وزن (ضارب) في حركته وسكونه[(١)].

فلمَّا أشبه الفعل المضارع الاسم في لفظه ومعناه واستعماله وجب أنْ يكونَ الفعل المضارع معربًا مثله.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٤٩/٢).

الخاتمة

القياس أحد أدلة النحو الإجمالية التي اعتمدها النحاة في تقعيد قواعدهم، وتفسيرهم للظواهر النَّحوية، وقد انقسم إلى قياس علة، وشبه، وطرد، وقد كانت هذه الأنواع حاضرة في كتب النحاة يعللون بها اختياراتهم، وترجيحاتهم لرأي على رأي آخر.

وقد وقفت على واحد من أنواع القياس، وهو قياس الشَّبه ومدى استثماره في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، فظفرت بمواضع وجدت ابن الأنباري قد جعل قياس الشَّبه فيها مرجحًا لرأي على رأي، ومدعمًا به حجة ساقها لتقوية رأي مدرسة على أخرى.

وقد جعل ابن الأنباري قياس الشَّبه في اللفظ، والمعنى، والاستعمال.

ومن أمثلة ذلك: مسألة القول في رافع المبتدأ، ورافع الخبر، فنراه يسوق حجة الكوفيين على صحة عمل المبتدأ في الخبر، وعمل الخبر في المبتدأ بقياسه على فعل الشرط وعمله في اسم الشَّرط النَّصب، وعمل اسم الشرط في فعل الشَّرط الجزم، فكل واحد منهما عامل ومعمول في مثل قوله تعالى: { أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى }(١)، إلى غير ذلك من الأمثلة التي أوردها في هذه المسألة.

فنرى كيف استفاد ابن الأنباري من قياس الشَّبه؛ لتقوية ما ذهب إليه الكوفيون من عمل المبتدأ في الخبر، وعمل الخبر في المبتدأ، وإن كان قد ردَّ على ذلك في نفس المسألة.

---

(١) الإسراء (١١٠).

وفي مسألة القول في (أفعل) في التعجب اسم هو أو فعل، ردَّ ما احتج به الكوفيون على اسمية (أفعل) في التعجب بمشابهتها (أفعل) في التفضيل؛ لاشتراكهما في التفضيل والمبالغة، فجعل الشَّبه المعنوى بينهما دليلًا على صحة تصغير (أفعل) في التعجب وإن كان فعلا؛ لتلك المشابهة المعنوية بينهما دون أن يؤثر ذلك في فعليته.

وفي مسألة القول في رافع الخبر بعد (إنَّ) المؤكدة، ساق حجة البصريين على عمل (إنَّ) وأخواتها في الخبر بوجود المشابهة بين هذه الأحرف والفعل في اللفظ والمعنى والاستعمال، فهي على لفظ الفعل، ومبنية مثله على الفتح، وتقتضي الاسم كما يقتضيه الفعل، وتدخلها نون الوقاية كما تدخل الفعل، وفيها معنى الفعل، فكلّ تلك الأوجه في الشّبه بين هذه الأحرف والفعل أوجبت عملها في الخبر كما يعمل الفعل ويكون له مرفوع ومنصوب.

ونلحظ في بعض المسائل التي يعقد ابن الأنباري فيها الشَّبه بين المقيس (الفرع) والمقيس عليه (الأصل) أنَّ المقيس لم يأخذ كلَّ أحكام المقيس عليه؛ لعدم وجود العلة في الفرع التي توجب كلّ أحكام الأصل، فالفروع منحطة عن الأصول؛ فلذا لم تأخذ كلَّ أحكامها، ونرى ذلك في المسألة الثامنة من البحث (رافع الخبر بعد (إنَّ) المؤكدة)، فمع وجود الشَّبه في اللفظ والمعنى والاستعمال بين الأحرف المشبهة بالفعل والفعل إلَّا أنَّها لم تأخذ كلَّ أحكام الفعل، فقال ابن الأنباري: (المنصوب ههنا قُدِّم على المرفوع؛ لأنَّ عَمَلَ (إنَّ) فرعٌ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ؛ فألزموا الفرعَ الفرعَ)[1].

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٧٨).

فقياس الشّبه عند ابن الأنباري دليل معتبر في توجيه المسائل الخلافية، وترجيح الآراء، إمَّا بتقويتها أو تضعيفها، والشَّبه عنده في اللفظ والمعنى والاستعمال، ولكنَّ المقيس لا يأخذ كلَّ أحكام المقيس عليه؛ لغياب العلة الموجبة لذلك، وينتقض الحكم الذي أعطي للمقيس بزوال الشَّبه بينه وبين المقيس عليه.

فهرس المصادر والمراجع

أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السِّيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، ط(١)، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

الأصول، دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو – فقه اللغة – البلاغة) للدكتور: تمّام حسّان، عالم الكتب: القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

أصول التفكير النّحوي، للدكتور: علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر: القاهرة، ط(١) ٢٠٠٦ م.

الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط (٣)، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدّمشقيّ، دار العلم للملايين: بيروت، ط (١٥)، ٢٠٠٢ م.

الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية: دمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية: القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، المكتبة العصرية: بيروت، ط (١)، ١٤٢٤هـ.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية: بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

البحث اللغوي عند العرب، للدكتور: أحمد مختار عمر، عالم الكتب: ط(٨)، ٢٠٠٣م.

البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط (١)،١٤١٨ه/١٩٩٧م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لأبي بكر عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية: بيروت، د. ط، ١٩٦٤ م.

البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر: دمشق، ط (١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، ١٤٠٠ه/١٩٨٠م.

تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزّبيدي، دار الهداية

تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة: القاهرة، ٢٠١٢م.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. بشّار عـوّاد معـروف، دار الغـرب الإسلامي: بيروت، ط (١)، ٢٠٠٣ م.

تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل بن محمد التنوخي المعري، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجـر للطباعة والنشر: القاهرة، ط (٢)، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيَّان الاندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، ط (١)، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي: بيروت،ط (٢)، ١٤١٣ه/١٩٩٢م.

تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عـوض مرعب، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط (١)، ٢٠٠١م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين الحسن بـن قاسم المرادي، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية: بيروت، ط (١)، ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م.

الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النّجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، ط (٤)، ١٩٥٢م.

رسالة الحدود، لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرُّماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر: عمّان

رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المـالقي، تحقيـق: د. أحمـد محمـد الخـرّاط، دار القلـم: دمشـق، ط (٢)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الحديث: القاهرة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر: القاهرة، ط (١)، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النّحوي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية: بيروت، ١٤٠٢ه/١٩٨٢م.

شرح المفصّل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النّحوي، عالم الكتب: بيروت، (د. ط)، (د. ت).

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار،دار العلم للملايين: بيروت، ط (٤)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي، تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب: بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ.

طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السّبكي، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر: القاهرة، ط (٢)، ١٤١٣هـ.

طبقات فحول الشُّعراء، لأبي عبد الله محمد بن سلَّام بن عبيد الله الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني: جدة.

فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن الملقب بصلاح الدين الصفدي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر: بيروت، ط (١)، ١٩٧٤ م

في النحو العربي نقد وتوجيه، للدكتور: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي: بيروت، ط(٢)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

القاموس المحيط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر: بيروت، ط (٨)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري عز الدين ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي: بيروت، ط (١) ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، ط (٢)، ١٩٧٧م.

الكليّات، معجم المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: د.عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط(٢)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨هـ.

اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر: دمشق، ط (١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الإفريقي، دار صادر: بيروت، ط (٣)، ١٤١٤هـ.

لمع الأدلة، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية: دمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

مختار الصحاح، لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية: بيروت، ط(٥)، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف: القاهرة، ط (٧)، ١٩٦٨م.

معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي الرّومي، تحقيق: د.عمر فاروق الطباع، مؤسسة المعارف: بيروت، ط (١)، ١٩٩٩م.

معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب كحالة، مكتبة المثنى: بيروت،

الممتع في التصريف، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة: بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧.

المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي: القاهرة، ط (٣)، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

من تاريخ النحو، تاريخ ونصوص،لسعيد الأفغاني، دار الفكر: بيروت،(د.ط)،(د.ت)

المنصف شرح كتاب التّصريف، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، لوليد بن أحمد الحسين الزبيري وآخرون، سلسلة إصدارات الحكمة: بريطانيا، ط (١)، ١٤٢٤ه،٢٠٠٣م.

نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي: القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف: القاهرة، ط(٢).

همع الهوامع في شرح الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الأستاذ. عبد السلام محمد هارون، و د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب: القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م

الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن آيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد وتركي مصطفى، دار إحياء التراث: بيروت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر: بيروت، ط (١)، ١٩٩٤ م.